جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

سياسة محمد علي باشا تجاه الشريف يحيى بن سرور ١٢٢٨-١٢٤٢هـ/١٨١٣-١٨٢٧م

Muhammad Ali Pasha's policy towards of the reign of Sharif Yahya bin Surur 1228-1242 AH / 1813-1827 AD

إعداد

د. موضي عبيد المطيري

أستاذ مساعد–قسم الدراسات الاجتماعية جامعة حفر الباطن

المملكة العربية السعودية

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الثالث-أغسطس)
(الجزء الأول ١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

سياسة محمد علي باشا تجاه الشريف يحيى بن سرور ١٢٢٨-١٢٤٢هـ/١٨١٣-١٨٢٧م

موضي عبيد المطيري

قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة حفر الباطن، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: : *moalmutairi@uhb.edu.sa*

الملخص

حكم الأشراف الحجاز منذ القرن الرابع الهجري/الحادي عشر الميلادي، و تمتعوا بمكانة دينية واجتماعية وسياسية لدى أهل الحجاز في ظل الدول التي حكمت هذا الإقليم، و بعد دخول الحجاز تحت حكم الدولة العثمانية عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م في عهد السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) أبقى العثمانيون على نظام الشرافة وبقي الشريف على رأس التنظيم السياسي والإداري في الحجاز الذي بدا وكأنه يتمتع بنوع من الحكم الذاتي، وعامل السلاطين العثمانيون الأشراف بتقدير بالغ وأغدقوا عليهم الأموال وغضوا النظر عن الكثير من تجاوزاتهم وأبدوا قدرا كبيرا من المرونة تجاههم. واستمر الحال كذلك حتى سيطر السعوديون على الحجاز عام ١٢١٨هـ /١٨٠٢م وقد شكل ضياع الحجاز من الدولة العثمانية ضربة عنيفة لهيبتها فقررت استعادته والقضاء على الدولة السعودية بأي شكل كان، لذلك فوض السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) إلى محمد علي باشا والي مصر (١٢١٩-١٢٦٤هـ/١٨٠٥-١٨٤٨م) كافة الصلاحيات للقيام بهذه المهمة، وقد امتثل الوالي للأمر وتمكن بالفعل من استرداد الحجاز وأصبح يديره باسم الدولة العثمانية منذ عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م .

الكلمات المفتاحية : محمد علي، الأشراف، الشريف يحيى بن سرور.

Muhammad Ali Pasha's policy towards of the reign of Sharif Yahya bin Surur *1228-1242* AH / *1813-1827* AD

Modi Obaid Al-Mutairi

Department of Social Studies , University of Hafr Al-Batin , Kingdom of Saudi Arabia.

Email*: moalmutairi@uhb.edu.sa*

Abstract:

The Hashemite rulers of the Hejaz since the fourth century AH/ eleventh century AD enjoyed a religious, social, and political status among the people of the Hejaz under the states that governed this region. After the Hejaz came under Ottoman rule in 923 AH/ 1517 AD during the reign of Sultan Selim (918- 926 AH/ 1512- 1520 AD), the Ottomans maintained the system of nobility. The Sharif remained at the head of the political and administrative organization in the Hejaz, which seemed to enjoy a kind of self-rule. The Ottoman sultans treated the nobles with great respect, lavishing them with money, overlooking many of their transgressions, and showing great flexibility towards them, the situation continued until the Saudis took control of the Hejaz in 1218 AH/1802 AD, and the loss of the Hejaz from the Ottoman state was a severe blow to its prestige, so it decided to regain it and eliminate the Saudi state in any way possible. Therefore, Sultan Mahmud II (1223- 1255 AH/1808- 1839 AD) delegated all powers to Mohammed Ali Pasha, the governor of Egypt (1219- 1264 AH/1805- 1848 AD), to carry out this task, The governor complied with the order and indeed managed to reclaim the Hejaz, and began to administer it in the name of the Ottoman state since 1228 AH/1813 AD.

Keywords*: Mohammed Ali, Al-Ashraf, Al-Sharif Yahya bin Surur.*

المقدمة

حكم الأشراف الحجاز منذ القرن الرابع الهجري/الحادي عشر الميلادي و تمتعوا بمكانة دينية واجتماعية وسياسية لدى أهل الحجاز في ظل الدول التي حكمت هذا الإقليم، و بعد دخول الحجاز تحت حكم الدولة العثمانية عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م في عهد السلطان سليم (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) أبقى العثمانيون على نظام الشرافة وبقي الشريف على رأس التنظيم السياسي والإداري في الحجاز الذي بدا وكأنه يتمتع بنوع من الحكم الذاتي، وعامل السلاطين العثمانيون الأشراف بتقدير بالغ وأغدقوا عليهم الأموال وغضوا النظر عن الكثير من تجاوزاتهم وأبدوا قدرا كبيرا من المرونة تجاههم.

واستمر الحال كذلك حتى سيطر السعوديون على الحجاز عام ١٢١٨هـ /١٨٠٢م وقد شكل ضياع الحجاز من الدولة العثمانية ضربة عنيفة لهيبتها فقررت استعادته والقضاء على الدولة السعودية بأي شكل كان، لذلك فوض السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) إلى محمد علي باشا والي مصر (١٢١٩-١٢٦٤هـ/١٨٠٥-١٨٤٨م) كافة الصلاحيات للقيام بهذه المهمة، وقد امتثل الوالي للأمر وتمكن بالفعل من استرداد الحجاز وأصبح يديره باسم الدولة العثمانية منذ عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م .

يعد دخول الحجاز تحت حكم محمد علي باشا بداية لحقبة جديدة في تاريخه نظرا للتغييرات الجذرية التي أدخلها محمد علي باشا على النظام السياسي والإداري فيه، وسياسته تجاه الأشراف التي كانت مختلفة عما كان عليه الحال في العهد العثماني الأول، وتبعها تغير مركز الأشراف، وكان أول الأشراف في عهد محمد علي باشا الشريف يحيى بن سرور بن مساعد، ويعتبر عهده صورة للسياسة التي اتبعها محمد علي باشا تجاه الأشراف وهو موضوع هذا البحث .

وتنبع أهمية هذا الموضوع من التغير الذي طرأ على مركز الشريف في هذه الفترة، والتي تعتبر فترة انتقالية إلى مرحلة جديدة في تاريخ أشراف الحجاز، وعلى الرغم من قلة المعلومات حول هذا الشريف وعدم اهتمام المصادر المحلية خاصة بعهده إلا أننا نستطيع التقاط إشارات واضحة حول التغير الذي حدث في عهده .

ولتحقيق الغرض من البحث فقد تم تقسيمه إلى تمهيد يتناول استيلاء محمد علي على الحجاز وأربعة مباحث وخاتمة :

الأول بعنوان: دوافع قبض محمد علي باشا على الشريف غالب وتولية الشريف يحيى بن سرور، ويناقش علاقة محمد علي باشا بالشريف غالب وعزله ودوافع اختيار الشريف يحيى وتعيينه أميرا على مكة .

الثاني بعنوان: صلاحيات وسلطات الشريف يحيى بن سرور، ويبحث في التغييرات التي طرأت على مركز الشريف وصلاحياته في ظل الحكم الجديد.

الثالث بعنوان: علاقة الشريف يحيى بالمسئولين المصريين في الحجاز، ويتناول العلاقة بين موظفي محمد علي باشا والشريف وموقف كل من الطرفين من الآخر .

الرابع بعنوان: أثر حكم محمد علي باشا على شرافة مكة المكرمة، ويستعرض التغييرات التي طرأت على الشرافة خلال حكم محمد علي باشا واستمرت حتى بعد زوال حكمه عن الحجاز .

أما **الخاتمة** فقد حوت عرضا لأهم النتائج التي توصل إليها البحث .

اعتمد البحث على عدد من المصادر والمراجع كان في مقدمتها الوثائق غير المنشورة المتمثلة في الوثائق العثمانية، والوثائق المنشورة في كتاب عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم من وثائق شبه الجزيرة العربية في عدة مجلدات، وكتب الرحالة الأجانب مثل: جون لويس بوركهارت في كتابه: "ملاحظات عن البدو والوهابيين"، إضافة إلى كتب المؤرخين المكيين، مثل: "خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام" لمؤلفه: أحمد بن زيني دحلان، وغيرها من المصادر والمراجع .

التمهيد

استيلاء محمد علي باشا على الحجاز

دخل الحجاز تحت حكم الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول(٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م، وقد تركت للأشراف مهمة حكمه باسمها والدفاع عنه[١]، وفي عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م قامت في وسط نجد الدولة السعودية الأولى وأخذت تبسط نفوذها في أنحاء مختلفة من شبه الجزيرة العربية[٢].

اتسمت علاقة حكام الدولة السعودية الأولى مع الأشراف بالتوتر نتيجة لعوامل عدة منها الاختلاف الفكري بين الطرفين، ومنع أشراف مكة السعوديين من أداء فريضة الحج، وقد تلاحقت الأحداث بين الطرفين حتى انتهت بسيطرة السعوديين على الحجاز[٣].

شكل استيلاء السعوديين على الحجاز خسارة معنوية للدولة العثمانية وضربة عنيفة لهيبتها، لذلك فإنها كلفت والي مصر محمد علي باشا باستعادة الحجاز والقضاء على الدولة السعودية الأولى، وكان تكليف الدولة العثمانية لمحمد علي باشا فرصة لتثبيت نفوذه، وتوسيع دولته، وإثبات جدارته للدولة العثمانية، والحصول

---

(١) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤ ،(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١م)، ص١٢٩ .

(٢) قامت الدولة السعودية الأولى في الدرعية نتيجة الاتفاق بين الشيخ: محمد بن عبد الوهاب، وأمير الدرعية محمد بن سعود؛ للمزيد عن نشأتها وتوسعها انظر: عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، (الرياض : العبيكان، ٢٠١٤م) ، ١/٨٨-١٢٠.

(٣) العثيمين، تاريخ المملكة، ١/١٣٢-١٤٧ ؛ وللمزيد انظر: بندر العروي، ضم الحجاز في عهد الدولة السعودية الأولى، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ١٤٢٣هـ .

على دعمها المادي؛ فقام بتجهيز الحملة والإعداد لها إعدادا جيدا لما تشكله من أهمية لمستقبله السياسي[١] .

أرسل محمد علي باشا الحملة الأولى بقيادة ابنه طوسون باشا عام ١٢٢٦هـ /١٨١١م الذي تمكن من ضم مدن الحجاز واحدة تلو الأخرى محققا هدف الحملة الأساسي وهو استرداد الحجاز من السعوديين مطلع عام ١٢٢٨هـ /١٨١٣م، وقد وصل محمد علي باشا بنفسه إلى الحجاز في العام نفسه على إثر تلقي ابنه طوسون الهزيمة على يد السعوديين في أطراف الحجاز الذي عمل على إكمال ما بدأه ابنه وتثبيت نفوذه في الحجاز، وبدأ بذلك حكم محمد علي باشا في الحجاز والذي استمر حتى عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م[٢] .

كان محمد علي باشا متأثرا بما رآه من آثار الفرنسيين بمصر، كما كان يريد النهوض بمصر عن طريق تنظيم إداري حديث، لذلك فقد قسمها إلى مديريات، على رأس كل منها مدير، وقسم كل مديرية إلى مراكز، وأنشأ ديوانا عرف: بديوان الخديوي للتداول في شؤون الولاية، إضافة إلى دواوين أخرى تختص: بالحربية، والداخلية، والبحرية، والمعارف، والمالية، والتجارة، وشكل مجالس تنظر في شؤون المديريات،

---

(١) إلياس الأيوبي، محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، (القاهرة : دار الهلال، ١٩٢٣م)،ص ١٠٨-١١٠ .

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥-١٨١٨م، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥م)، ص٣٠٣-٣١٤ ؛ تمكن محمد علي باشا وابنه طوسون من تثبيت الحكم المصري في الحجاز لكن القضاء على الدولة السعودية الأولى تم عن طريق حملة إبراهيم باشا ١٢٣٣هـ/١٨١٨م انظر: فيلكس مانجان، تاريخ الدولة السعودية الأولى وحملات محمد علي على الجزيرة العربية، ترجمة : محمد البقاعي، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٤هـ) ، ص١٢٣-١٨٢ .

ونظرا لإصلاحاته وحاجته للأموال فقد اعتنى بالموارد المالية، وجعلها تحت الإشراف المباشر للحكومة ونظم الواردات والمصروفات، كما عمل على تأسيس جيش حديث ومنظم يخدم طموحاته التوسعية(١).

سعى محمد علي إلى تطبيق النظام نفسه الذي طبقه في مصر في الحجاز، حيث جعل الحجاز ولاية وعين على رأسها محافظ مكة، والذي يشغل أيضا منصب حاكم عام الحجاز كما جعله قائدا عاما للقوات المصرية في الحجاز، وحرص على أن يكون الشخص الذي يشغل هذا المنصب من أقاربه ، كما قام بتعيين محافظين لبقية المدن الحجازية، ومجالس للشورى في كل مدينة، وجهاز قضائي يمارس عمله باستقلال إضافة إلى مشيخة الحرمين، وكان محمد علي يرسم لموظفيه خاصة حاكم عام الحجاز السياسة التي ينبغي عليه اتباعها في حكم الحجاز، ويحثه على إطلاعه على كافة التفاصيل، كما كان يتابع عمل المحافظين والقضاة ومجالس الشورى في كل مدينة والتي ترفع له محاضرها، ومن ناحية أخرى اهتم محمد علي بالنواحي الاقتصادية خاصة الجمارك فأوجد لها جهازا إداريا متكاملا يرأسه أمين الجمارك إضافة إلى موظفين مساعدين، ونستطيع القول: إن محمد علي قد أحكم سيطرته على الحجاز عن طريق نظام إداري دقيق(٢).

---

(١) جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، (القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٨٩م)، ٢/٢٣٩ ؛ محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، (القاهرة : دار الكتب المصرية، ١٩٢٦م)، ص٣٨ -٤٥.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، محمد علي وشبه الجزيرة العربية ١٢٣٤-١٢٥٦هـ/ ١٨١٩-١٨٤٠م، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨١م)، ٢/٦٦-٩٠ .

المبحث الأول
دوافع قبض محمد علي باشا على الشريف غالب وتولية الشريف يحيى بن سرور

عندما وصل محمد علي باشا إلى جدة عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م استقبله الشريف غالب بن مساعد، وتعاهد الاثنان ألا يضر أحدهما بمصالح الآخر، وكانت العلاقة بين الطرفين جيدة في البداية[١]، لكنها لم تلبث أن توترت وانتهت بعزل الشريف غالب بسبب الخلافات حول بعض الأمور، مثل: جمارك جدة التي اعتاد الشريف غالب أن يتولى إدارتها ويستأثر بواراداتها لنفسه[٢]، لكن محمد علي وضع يده عليها[٣]، ومن ناحية أخرى فإن الشريف لم يكن متعاونا مع محمد علي في حروبه ضد الدولة السعودية حيث تذكر المصادر أنه – أي محمد علي – قد أرسل للشريف أموالا طالبا منه دفعها لشيوخ القبائل مقابل الحصول على الجمال اللازمة لاحتياجات الجيش لكن الشريف لم ينفذ ما طلب منه[٤].

---

(١) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحيم، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٨م)، ٣١٤/٤ ؛ جيرالد دي غوري، حكام مكة، ترجمة: محمد شهاب، (القاهرة: مكتبة مدبولي،٢٠٠٠م)، ٢٤٢؛ جون لويس بوركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ترجمه وعلق عليه: عبد الله الصالح العثيمين، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٣٤هـ)، ص٤٧٠.

(٢) بوركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ص٤٧٠ .

(٣) دي غوري، حكام مكة، ٢٤٤؛ السير هارفرد جونز بريدجز، موجز التاريخ الوهابي، ترجمة ودراسة وتعليق: عويضة الجهني، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٥م)، ص١٥٠ .

(٤) دارة الملك عبد العزيز، وثيقة عثمانية، من محمد علي باشا إلى السلطان بتاريخ، برقم A-١٩٦٨٤/H.H٣٤٥ وتاريخ ١٢٢٨/٧/١هـ ؛ دي غوري، حكام مكة، ص ٢٤٣-٢٤٤ .

والواقع أن هذه الخلافات لم تكن سوى أسبابٍ ظاهرية؛ فمحمد علي باشا كان عازما على عزل الشريف حتى قبل وصوله إلى الحجاز لأنه اعتبره مذنبا بإعلان ولائه للدولة السعودية الأولى ولأنه لم يقم بجهد كاف من أجل الدفاع عن الحجاز والحفاظ عليه تحت حكم الدولة العثمانية(١) وكان السلطان العثماني يؤيده في هذا المسلك وخوله كافة الصلاحيات لعزل الشريف وتعيين من يراه مناسبا(٢)، لكن محمد علي آثر التريث حتى يثبت أقدامه ويتمكن من الشريف غالب الذي كان يحتاج إليه في التغلب على بعض الصعوبات(٣) نظرا لما يتمتع به من نفوذ في الحجاز .

من جانب آخر فإن الشريف غالب كان يخشى على مكانته من محمد علي باشا وكان يتعامل معه بحذر وحرص شديدين، فقد طلب من محمد علي ألا تدخل القوات المصرية إلى مكة وأن تنتقل من جدة إلى الطائف متذرعا بقلة الماء(٤)، وكان لا يذهب لمقابلته إلا بعدد كبير من الحرس(٥)، ومن وجهة نظر محمد علي فإن الشريف

---

(١) إسماعيل حقي جارشلي، أشراف مكة وأمراؤها في العهد العثماني، ترجمة: خليل علي مراد، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣م)، ص١٩٨-١٩٩ ؛ خليل بن أحمد الرجبي، تاريخ الوزير محمد علي باشا، تحقيق: دانيال كريسيليوس (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٧م)، ص ١٣٨.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث، (القاهرة : دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠١م)، ٢/٦١-٦٢ ؛ سنوك هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة: علي الشيوخ، (الرياض : دارة الملك عبد العزيز، ١٩٩٩م) ، ٢٧٣ ؛ جارشلي، أشراف مكة، ١/١٩٩.

(٣) عبد الحميد البطريق، أشراف الحجاز في الوثائق المصرية، بحث ضمن كتاب مصادر وتاريخ الجزيرة العربية، إشراف: عبد الرحمن الأنصاري،(الرياض: جامعة الرياض،١٩٧٩م)، ص٢٣١.

(٤) – هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ١/٢٧٤.

(٥) – بوركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ص ٤٧٤ ؛ دي غوري، حكام مكة، ص٢٤٥.

غالب كان لا يرغب أن تنتهي الحرب لأن طول مدة الحرب وعدم حسمها لأحد الطرفين يجعله محتفظا بمكانته[١].

والحقيقة أن وجود شخص في إمارة مكة المكرمة مثل الشريف غالب لا يتناسب مع سياسة محمد علي باشا في الإدارة، فقد كان الشريف يتمتع بنفوذ كبير في الحجاز حيث يسيطر على القبائل وتحت يده عدد كبير من المقاتلين هذا عدا عن مكانته المعنوية[٢]، وكان محمد علي كما عرف عنه يريد أن يحكم الحجاز بشكل مباشر ويسيطر على مقدراتها خاصة وجيوشه تخوض حربا في نجد، وكان هذا يستلزم إما مواجهة الشريف وهي مواجهة ستكون خاسرة لمحمد علي، أو عزله بالحيلة وتعيين أحد الأشراف ذوي النفوذ الضعيف بحيث يمكنه السيطرة على الحجاز بشكل كامل .

تمكن محمد علي باشا من استدراج الشريف غالب بمساعدة ابنه طوسون والقبض عليه وعزله كما قبض على أبنائه أيضا استعدادا لإرسالهم مع والدهم إلى مصر، ويبدو أن القبض على الشريف غالب قد أثار الاضطراب في مكة، فسارع محمد علي إلى إعلان يحيى بن سرور شريفا لمكة في ذي القعدة ١٢٢٨هـ /نوفمبر ١٨١٣م [٣].

---

(١) مانجان، تاريخ الدولة السعودية الأولى، ص ٦٨ ؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، (القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٠م)، ص ١٣٢.

(٢) جون لويس بوركهارت، ترحال في الجزيرة العربية، ترجمة: صبري حسن، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٧م)، ٢٧٨/١، ٢٨٠؛ عبد الله بن محمد الغازي المكي الحنفي، إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ٢٠٠٩م)، ٥١/٤.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار، ٣١٠/٤، ٣١٤؛ أحمد بن زيني دحلان، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، تحقيق: محمد حسن القاهري، (د.م: مطبوعات أرض الحرمين، د.ت)،ص ٣٨٤-٣٨٥ ؛ والطريقة التي عزل بها الشريف تدل على ما كان له من نفوذ في الحجاز .

تختلف المصادر في السبب الذي جعل محمد علي باشا يختار الشريف يحيى بن سرور دونا عن غيره خاصة بوجود مرشح أقوى وهو شقيقه الأكبر عبد الله [١]؛ فيذكر دحلان أن الشيخ أحمد تركي[٢] هو من أشار عليه بتولية يحيى الإمارة [٣]، بينما يذكر جوان أن سبب اختياره هو عداوه لعمه الشريف غالب[٤]، ومن الممكن أن يكون محمد علي قد أخذ مشورة الشيخ أحمد تركي في الشريف يحيى لكن ذلك لا يعني أنه اتخذ قراره اعتمادا عليها؛ فهذا أمر لا يتماشى مع سياسة محمد علي، ويبدو أنه اختاره لسابق معرفة بينهما حيث كان يعرف الشريف يحيى قبل قدومه من مصر [٥]، أو أنه قد تعرف عليه في مكة، أما بالنسبة لعدائه مع عمه الشريف غالب

---

(١) *Abdelhamid Elbatrik ,Turkish and Egyptian Rule in Arabia 1810-1840 , Ph.D , London University , 1947 ,p155-156.*

(٢) الشيخ أحمد تركي: كان يعمل رئيس المطوفين، قربه محمد علي باشا إليه بعد وصوله إلى الحجاز، وكان يستشيره في بعض الأمور لحكمته وخبرته، توفي ١٢٣٥هـ ؛ أنظر: أحمد بن محمد الحضراوي الهاشمي، نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، تحقيق: محمد المصري، (دمشق : وزارة الثقافة، ١٩٩٦م)، ١/١٦٤-١٦٥.

(٣) دحلان، خلاصة الكلام، ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٤) إدوار جوان، مصر في القرن التاسع عشر، تعريب: محمد مسعود، (القاهرة: د.ن، ١٩٢١م)، ص٤٦٢.

(٥) *Elbatrik ,Turkish and Egyptian Rule ,p 155*

يذكر البطريق في هذا الشأن – اعتمادا على الوثائق المصرية- أن يحيى بن سرور كان معروفا لمحمد علي منذ قيام الحملة فقد كان يكاتبه ويتقرب له بجمع الأخبار والمعلومات التي تفيد الحملة .

فقد كان أخوه عبد الله يشاركه هذا العداء بل ويتفوق عليه [١] ومع ذلك لم ترجح كفته لدى محمد علي .

الحقيقة أن محمد علي كان يبحث عن شخص بمواصفات معينة يساعده على حكم الحجاز بشكل مباشر ولم يكن يريد أن يكون لهذا الشخص أي طموح، أو نفوذ قوي كما كان عليه الشريف غالب، بل أراده شخصا بسيطا يسهل التحكم به وهو الأمر الذي تشير إليه بعض المصادر، وقد وجد ضالته في يحيى بن سرور[٢]، وفضله على شقيقه الأكبر عبد الله الذي كان مرشحا للإمارة أكثر من يحيى حتى من قبل الدولة العثمانية [٣].

استدعى محمد علي باشا الشريف يحيى وأبلغه بتنصيبه أميرا على مكة[٤]، ثم أرسل إلى السلطان العثماني يبلغه بأنه عزل الشريف غالب وعين بدلا عنه يحيى بن سرور، وقد ذكر في رسالته أن الشريف عبد الله لا يصلح للإمارة [٥]، وكان السلطان قد منح محمد علي باشا صلاحيات مطلقة في سبيل استرداد الحجاز والقضاء على الدولة السعودية لذلك لم يعترض على اختيار محمد علي باشا، وبعث له منشور تعيين الشريف يحيى وخلعة الإمارة في ربيع الأول ١٢٢٩هـ /فبراير ١٨١٤م[٦].

---

(١) الحنفي، إفادة الأنام، ٤/ ٩-١١.

(٢) بوركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ص ٤٧٨ ؛ هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ٢٧٣/١.

(٣) *Elbatrik ,Turkish and Egyptian Rule,155-156*

(٤) دحلان، خلاصة الكلام، ص ٣٨٦ .

(٥) دارة الملك عبد العزيز، وثيقة عثمانية، من محمد علي باشا إلى السلطان، H.H٢٤٤/٢٦٨٩٠ بتاريخ ١٢٣٦/٢/١١هـ ؛ عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية، ٢٥/٤-٢٦.

(٦) جارشلي، أشراف مكة، ص١٩٩ .

المبحث الثاني

صلاحيات وسلطات الشريف يحيى بن سرور

تمتع أشراف الحجاز على مدى سنوات الحكم العثماني بسلطات واسعة في الحكم؛ فكان الشريف يمثل قمة النظام السياسي والإداري في الإقليم، عدا عن مكانته الدينية والاجتماعية. ومع أن الدولة العثمانية حاولت الحد من نفوذهم عن طريق تعيين والٍ عثماني في جدة، إلا أن ذلك لم يؤثر على مكانتهم السياسية والإدارية وكثيرا ما كانت سلطة الشريف تطغى على سلطة الوالي العثماني.

عندما وصل محمد علي باشا إلى الحجاز كان الشريف غالب بن مساعد يتمتع بكل ما تمتع به أسلافه من النفوذ، ويبدو أن محمد علي كان عازما على حكم الحجاز بطريقة مباشرة خلافا للحكم العثماني؛ فكان أول ما فعله في هذا الشأن هو عزل الشريف غالب صاحب النفوذ والسلطة وتعيين الشريف يحيى وهو كما يذكر عنه شخصية لا تتمتع بأي نفوذ.

جرد محمد علي باشا الشريف يحيى من الصلاحيات التي تمتع بها أسلافه، وأصبح مجرد موظف في حكومة محمد علي[١] وأبعده عن المشاركة في شؤون الإمارة[٢]؛ حيث ربط الحجاز بعدد من الموظفين، أهمهم: محافظ مكة والذي كان في الوقت نفسه حاكم عام الحجاز وقائد الجيش المصري في الحجاز، ويقيم في مكة، وقد أوكل إليه محمد علي باشا الإشراف على كافة شؤون الحجاز السياسية والإدارية

---

(١) هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة ، ٢٧٤/١ ؛ بوركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ص ٤٧٨ ؛ دي غوري، حكام مكة، ص٢٩٠.

(٢) دارة الملك عبد العزيز، وثيقة عثمانية، تقرير مجلس شورى الدولة، برقم H.H١٣٠٢/٥٠٧٠ ، بدون تاريخ لكن يتضح من سياق الأحداث في الوثيقة أنها بعد مغادرة محمد علي باشا الحجاز، أي بعد عام ١٢٣١هـ/١٨١٦م .

والعسكرية والمالية[١].

أما القبائل فتذكر بعض المصادر أنه أوكل أمرها إلى أحد الأشراف، ويدعى: شنبر بن مبارك المنعمي[٢]، ولا أعتقد أنه يقصد بإسناد أمر القبائل إلى الشريف "شنبر" أن يكون مسئولا عنها مسئولية فعلية، بل أن يكون مستشارا لحاكم عام الحجاز أحمد باشا في شؤونها[٣]؛ لأن المصادر المحلية وكتب الرحلات وحتى مراسلات محمد علي باشا وموظفيه في الحجاز لا تذكر أية مهام محددة قام بها الشريف "شنبر" تجاه القبائل، وكان من يقوم بهذه الأمور عادة هم المحافظون ومعاونوهم في الحجاز، يعاونهم الأشراف بمن فيهم الشريف يحيى [٤]، كما كان محمد علي بنفسه يتعامل مع شيوخ القبائل عن طريق الرسائل والتي كان يحثهم في أكثرها على الامتثال لأوامر المحافظين[٥]، وتعتبر القبائل الحجازية مصدر قوة للأشراف فلا يعقل أن ينتزعها محمد علي باشا من الشريف يحيى ويوكلها إلى شريف آخر.

---

(١) أحمد السباعي، تأريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، (مكة المكرمة: دار مكة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م)، ٢/٥١١-٥١٢؛ عبد الرحيم، محمد علي وشبه الجزيرة العربية، ٢/٧٠-٧٢ .

(٢) دحلان، خلاصة الكلام، ص ٣٨٧؛ هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة،١/٢٧٤.

(٣) يشير هورخرونيه لهذا المعنى، حيث يقول: "أما المباحثات التي تتطلب الخبرة مع البدو والأشراف فعليه ألا يأخذ برأي شريف مكة فيها بل برأي شريف آخر من الأشراف المناعمة هو (شمبر بن مبارك) الذي أسندت له المهمة، لكنه يعود في موضع آخر ويقول: "وتركوا أمر تصريف شؤون الأشراف والبدو بيد شمبر بن مبارك كما كان سابقا "انظر: هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة ، ١/٢٧٤، ٢٧٦.

(٤) عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية، ٢/١٤٣-١٤٤، ١٥٥-١٦٢، ١٧٠-١٧١، ٤/١٨٥،١٧٧-١٨٦ ، ٥/٦٥-٦٨ .

(٥) عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية، ٤/١٦٩-١٧٠، ١٧٥، ١٧٨-١٧٩، ١٨٧ .

كان للأشراف على مدى القرون السالفة لحكم محمد علي باشا –عدا مخصصاتهم من الدولة – مصادر دخل أخرى مثل نصف واردات جمارك جدة[١]، وبعض الضرائب التي يفرضونها إضافة إلى الهدايا والصدقات الواردة من البلدان الإسلامية الأخرى[٢]، ولا نجد شيئا من هذا في عهد الشريف يحيى فالجمارك قد سيطر عليها محمد علي باشا[٣]، ولم يعد الشريف يستطيع الحصول على الثروة عن طريق منصبه، أو ممارسة التجارة واحتكار السلع[٤]، واقتصر دخله على راتبٍ محددٍ [٥]؛ ولذلك فإن الشريف يحيى في إحدى رسائله للسلطان كان يشتكي من أن مخصصاته لا تكفي، وأنه يريد أن يحصل على العوائد التي كان يحصل عليها أسلافه[٦]، فيحيل السلطان شكواه لمحمد علي باشا مع أمرٍ بزيادة مخصصات الشريف[٧].

أما الدولة العثمانية من جهتها فلم تغير شيئا من سياستها تجاه الأشراف فقد استمر السلطان على عادته يرسل إلى الشريف مع أمين الصرة الخلعة والرسالة المعتادة والتي تحوي توجيهات بالعمل على خدمة الحجاج وأمن الحرمين وتوزيع

---

(١) دحلان، خلاصة الكلام، ص ١٢٨ ؛ جارشلي، أشراف مكة، ص ٥٥–٥٦.

(٢) هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ١/١٩٣–١٩٥؛ السباعي، تأريخ مكة،٢/٤٢١.

(٣) دي غوري، حكام مكة، ص ٢٤٤؛ بريدجز، موجز التاريخ الوهابي، ص ١٥٠ .

(٤) البطريق، أشراف الحجاز، ص ٢٣٢ .

(٥) عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية، ٣/١٧٥ ، ٥/٦١–٦٤ .

(٦) دارة الملك عبد العزيز، وثيقة عثمانية، تقرير مجلس شورى الدولة، برقم H.H١٣٠٢/٥٠٧٠٦ ، بدون تاريخ.

(٧) عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية، ٣/١٧٥ ، ٥/٦١–٦٤ .

الصرة والصدقات بموجب السجلات[١]، لكن محمد علي باشا أقصى الشريف عن مسألة توزيع الصرة وأوكلها للقاضي وأمين الصرة، وقد اشتكى الشريف من هذا الأمر للسلطات العثمانية وبعد نظر مجلس شورى الدولة في الأمر قرر بناء على إفادة محمد علي باشا أن الصرة لا توزع بشكل عادل بواسطة الأشراف لذلك فإنه أوكل أمر توزيعها إلى قاضي مكة وأمين الصرة [٢].

وبالرغم من أن محمد علي باشا حكم الحجاز بواسطة جهاز إداري متكامل لم يكن للشريف فيه إلا دور شكلي يمكن الاستغناء عنه، إلا أنه كان يدرك جيدا ما يتمتع به الأشراف من مكانة دينية واجتماعية لدى أهل الحجاز بشكل خاص فاحترم هذه المكانة، لكنه بالمقابل كان يرى أنهم اعتادوا على طريقة معينة في الحكم لا يمكن أن يتركوها ولذلك فإنه لا يمكن الاعتماد عليهم، وكان يوصي حاكمه في الحجاز باحترامهم وتبجيلهم مع عدم تفويض أي أمر إلى الشريف كليا[٣]، ولكن يمكن الاستفادة من وجودهم كقوة محلية لها خبرتها ومكانتها الاجتماعية[٤]، وطبقا لرؤية محمد علي هذه فإننا نجده يحرص على إخطار الشريف يحيى ببعض التغييرات

---

(١) دارة الملك عبد العزيز، وثيقة عثمانية من السلطان إلى الشريف يحيى بن سرور، برقم H.H ٥٥٨/٢٧٥٧١-B، وتاريخ ١٢٣٥/٧/١هـ ؛ من الشريف يحيى بن سرور إلى السلطان برقم H.H٤٢٧/٢٣١١٢ وتاريخ ١٢٣٩/١١/٢٣هـ .

(٢) دارة الملك عبد العزيز، وثيقة عثمانية، تقرير مجلس شورى الدولة،برقم H.H١٣٠٢/٥٠٧٠٦ ، بدون تاريخ، لكن يتضح من سياق الأحداث في الوثيقة أنها بعد مغادرة محمد علي باشا الحجاز أي بعد عام ١٢٣١هـ/١٨١٦م ؛ يشير دي غوري إلى شيء من هذا القبيل حيث يقول: "وكان الباشا المصري هو الذي يعطي الهبات والعطاءات وهدايا القمح المزروع في مصر" جاء هذا في سياق حديثه عن محافظ مكة ؛ انظر: دي غوري، حكام مكة، ص٢٩٠.

(٣) عبد الرحيم، محمد علي وشبه الجزيرة العربية ، ٢/٤١٥-٤١٦.

(٤) نفسه ،٢/٦٨.

ويستمع إلى رأيه فيما يتعلق ببعض شؤون القبائل والأشراف، كما يكلفه بالكتابة له عن تحركات القبائل وأوضاعها، أو حتى تأديبها[١].

(١) – عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث، ٢/١٤٣-١٤٤ ، ١٥٥-١٦٢ ، ١٧٠-١٧١ ، وتظهر هذه الوثائق أيضا أن الشريف كان له دوره تجاه القبائل وإن كان محدودا في الفترة من ١٨١٤-١٨١٧م لكن هذا الدور اختفى في الفترة اللاحقة .

المبحث الثالث

علاقة الشريف يحيى بالمسئولين المصريين في الحجاز

حرص محمد علي باشا على إدارة الحجاز بطريقة مباشرة، والوقوف على كل شؤونه بنفسه؛ وذلك عن طريق تعيين عدد كبير من المسئولين فيه ومتابعة أدائهم متابعة دقيقة عن طريق المكاتبات .

كان على رأس المسئولين المصريين في الحجاز محافظ مكة المكرمة، وهو في الوقت نفسه حاكم عام الحجاز وقائد القوات المصرية إلى جانب محافظي المدن ومعاونيهم والقضاة وأمناء الخزائن، ومسئولي الإدارات الأخرى مثل أمناء الجمارك[١].

وكان يشغل منصب محافظ مكة أحمد باشا يكن، ويقيم فيها، ويمثل رأس التنظيم الإداري مخولا بكافة السلطات في الحجاز، ويأتي بعده في الترتيب شريف مكة[٢]، وقد رسم محمد علي لمحافظ مكة السياسة التي يجب أن يسير عليها وحدد علاقته بالشريف [٣]، وسارت العلاقة بين الشريف والحاكم كما حددها محمد علي، ولم تذكر المصادر أية مشاكل صريحة بين الطرفين .

لكن وجود شخصية أخرى إلى جانب الشريف في مكة تسلبه كل سلطاته لابد أن يسبب توترا بين الطرفين، فقد كان الأشراف لقرون يرفضون وجود من يشاركهم في الحكم، فكيف بمن يسلبهم سلطاتهم، وكان أحمد باشا يقرب إليه "شنبر المنعمي" و"أحمد تركي"، ويستشيرهما في كثير من الأمور[٤]، ويرى السباعي أن وجود أحمد

---

(١) نفسه ، ٣٣/٣، ٤٠ ، ٨٩ ، ٩٣، ١١٩ .

(٢) نوال سراج ششه، الحجاز تحت حكم محمد علي ١٢٢٦-١٢٥٦هـ/١٨١١-١٨٤٠م، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، ١٩٨٩م ،ص ١٨٧-١٨٩.

(٣) عبد الرحيم ، محمد علي وشبه الجزيرة العربية، ٤١٥/٢-٤١٦.

(٤) الحنفي، افادة الأنام ، ٦٤/٤.

باشا والشريف "شنبر" في ناحية وبيدهما كل السلطات، ووجود الشريف في ناحية أخرى قد أخل بميزان الأمور وأدى إلى وجود المشاكل بين الطرفين – أي أحمد باشا والشريف – على حد تعبيره(١)، وقد يكون في ما ذهب إليه شيء من الصحة، وقد تكون العلاقة فعلا متوترة، لكن ليس هناك من حادثة معينة بهذا الشأن، ولم يكن محمد علي ليسمح بشيء من هذا، وهو الذي يتابع أدق التفاصيل، ويحرص على عدم وقوع أية مشاكل في الحجاز(٢).

وإن كان من مشاكل للشريف فقد كانت مع الشريف "شنبر المنعمي"، وانتهت بقتل الأخير(٣)، ويصور البعض حادثة قتل الشريف "شنبر" بأنها نتيجة لخلاف بينه وبين الشريف يحيى حول حكم القبائل(٤)، لكنها لم تكن سوى خلافات كتلك التي تحصل بين الأشراف أنفسهم، فقد كانت المشكلة بين الشريف "شنبر" و"سرور بن عبد الله" ابن أخ الشريف "يحيى"، وقد تدخل الشريف "يحيى" لإصلاح الأمر بدعوة الشريف "شنبر" لمجلسه لكن الأخير رفض، وقد عد الشريف يحيى رفضه تقليلا من احترامه الأمر الذي جعله يذهب إليه بنفسه ويقدم على قتله(٥)، وقد تثبت هذه الحادثة ما يذكر عن تقريب أحمد باشا للشريف "شنبر" حتى أصبح يرى نفسه في

---

(١) السباعي، تأريخ مكة، ٢/٥١٥-٥١٦.

(٢) يتبين من الوثائق أن محمد علي كان يتابع أدق التفاصيل في الحجاز بنفسه عن طريق المراسلات مع حاكم الحجاز والمحافظين وبقية الموظفين وشيوخ القبائل، وكان يصدر أوامره إلى هؤلاء، انظر عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث، ٤/٣٥-٤٨ ، ١٦٣-١٩٤.

(٣) دحلان، خلاصة الكلام، ص ٣٩٤ .

(٤) نفسه، ٣٩٤ .

(٥) عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث ،٤/٣٦ ،٤٧-٤٨، وقد تسببت هذه الحادثة في عزل الشريف يحيى في حينها.

مكانة أفضل من الشريف، كما كان للشريف يحيى مشاكل مع الأشراف الآخرين الذين كان محمد علي – بواسطة محافظ مكة– يوليهم بعض المسئوليات، فيتدخل الشريف في عملهم فيشتكي الطرفان لمحمد علي والذي كان يحث الأشراف على احترام الشريف يحيى دون السماح له بالتدخل في مسئولياتهم، ويطلب من الشريف احتواءهم دون اعتراض عملهم(١)، وكان الشريف يحيى هنا يحاول إيجاد مكانة لنفسه ولو عن طريق التحكم بأفراد قبيلته والذي يعتبر نفسه كبيرهم.

أما عن بقية الموظفين، فسنورد هنا حادثة حفظتها لنا الوثائق المصرية لعلها تعطينا صورة عن شكل العلاقة التي رسمها محمد علي باشا لموظفيه تجاه الشريف يحيى، وملخص هذه الحادثة هو أن "رستم" أفندي أمين جمرك جدة أرسل إلى محمد علي باشا يخبره بأن الشريف يحيى قد أرسل وكيله ليضع يده على وكالة أبي زعبل التي توفي صاحبها دون وريث ويسأله عما يجب فعله في هذه الحالة، فكان رد محمد علي: إذا كان لدى الشريف إذن سابق مني بالتصرف في الوكالة فمن حقه أخذها، وإذا لم يكن لديه إذن فعليك منعه عنها(٢)، ونستطيع أن نستنتج من هذه الحادثة أمرين رئيسين: أولهما: متابعة محمد علي الدقيقة لكل الأمور، والثاني: حرص محمد علي على عدم تعامل موظفيه مع الشريف كاستثناء فيما يتعلق بتطبيق النظام، وإعطاء الشريف انطباعا ألا يستغل مكانته الدينية والاجتماعية للحصول على مكاسب ليست من حقه.

والواقع أن الشريف يحيى كان طوال فترة حكمه مسالما ميالا إلى حل الأمور بالتفاهم فيما عدا حادثة مقتل "شنبر"، لا نجد من طرفه أية محاولات فعلية للتعدي على المسئولين المصريين في الحجاز رغم تذمره من ضياع مكانته كشريف، وعدم

---

(١) عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث ، ٣/٢١٩-٢٢١.
(٢) نفسه ٣/٩١-٩٢ .

حصوله على الاحترام، والتي يعبر عنه في بعض رسائله للباب العالي أو لمحمد علي باشا(١)، كما أن الأخير من جهته كان يتابع شؤون الحجاز بدقة بالغة تظهر في مكاتباته مع موظفيه إذ كان يبت في كل الأمور بنفسه .

(١) – دارة الملك عبد العزيز، وثيقة عثمانية، تقرير مجلس شورى الدولة، برقم H.H١٣٠٢/٥٠٧٠٦ ، بدون تاريخ، لكن يتضح من سياق الأحداث في الوثيقة بعد مغادرة محمد علي باشا الحجاز أي بعد عام ١٢٣١هـ/١٨١٦م ؛ عبد الرحيم ، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث ، ٣/٢١٩–٢٢١.

المبحث الرابع

أثر حكم محمد علي باشا على شرافة مكة المكرمة

تعتبر فترة حكم محمد علي في الحجاز مرحلة انتقالية في تاريخ الإقليم بشكل عام وشرافة مكة المكرمة بشكل خاص؛ حيث أدخل تغييرات جذرية على مركز الشريف من عدة نواح، فمن ناحية :كان تعيين الأشراف قبل حكم محمد علي يتم بطرق مختلفة، إما عن طريق اتفاق الأشراف على أحدهم ليتولى الإمارة، أو تغلب أحدهم بالقوة على منافسيه والوصول للمنصب؛ حيث كان الصراع على الإمارة سمة واضحة لتاريخ الأشراف كثيرا ما يستعين فيه أحد المتنافسين بطرف خارجي لنصرته، مثل: والي مصر، أو والي جدة، أو غيرهم، وفي حال تفوق أحد الأشراف على منافسيه يبلغ الدولة العثمانية والتي كانت بدورها ترسل الخلعة وفرمان التعيين إليه ليصبح الشريف الشرعي، دون أن تتدخل – أي الدولة – في ذلك الصراع(١).

لم تكن تلك الطريقة تتناسب مع سياسة محمد علي باشا فعمد إلى عزل الأشراف وتعيينهم وفقا لما يراه مناسبا، فعندما أراد تعيين بديلٍ للشريف غالب بعد عزله وقع اختياره على الشريف يحيى بن سرور على الرغم من وجود من هو أولى منه، وهو شقيقه الأكبر الشريف عبد الله فقد كان الأخير في صراع مع عمه الشريف غالب على المنصب، وذهب لاستانبول رغبة في الحصول على المنصب، لكن محمد علي استبعده بسبب نشاطه وطموحه للإمارة متجاهلا بذلك رغبة الدولة العثمانية بتنصيبه شريفا لمكة وأرسل يشرح الأسباب التي جعلته يختار يحيى دونا عن

---

(١) عبد الملك بن حسين العصامي، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، (القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٧٩هـ) ،٤/٣٩١-٥٢٠ ؛ جارشلي، أشراف مكة، ص١٤٠-١٩٠ .

أخيه[١].

الواقع أن الدولة العثمانية لم تتدخل يوما في نزاعات الأشراف ولم يكن يعنيها يوما من يتولى الإمارة طالما أنه كان يحكم باسمها، كما أنها قد خولت محمد علي صلاحية تعيين الأشراف وعزلهم، وكان محمد علي حازما فيما يتعلق بمسألة صراع الأشراف فعمل على احتواء الشريف عبد الله بكافة الوسائل الممكنة حيث أبعده عن الحجاز وصرف له مرتبا لإرضائه[٢].

على أن التغيير الأكثر أهمية الذي أدخله محمد علي على منصب الشرافة هو تجريد الشريف من صلاحياته والقضاء على ما كان يتمتع به الأشراف من استقلال ذاتي تحت حكم الدولة العثمانية، وحكم الحجاز حكما مباشرا كان دور الشريف يحيى فيه شكليا[٣].

امتد أثر حكم محمد علي باشا على الحجاز إلى ما بعد خروجه منها فقد استطاعت الدولة العثمانية أن تحافظ على ما حققه محمد علي في الحجاز فاحتفظت بالتغيير الإداري من حيث جعل الحجاز ولاية على رأسها والٍ عثماني يقيم في مكة وتقسيمه إلى محافظات على رأس كل واحدة منها موظف عدا مكة التي كان الشريف هو أميرها، وشكلت مجالس للولاية والمحافظات[٤].

---

(١) دارة الملك عبد العزيز، وثيقة عثمانية، من محمد علي باشا إلى السلطان ، H.H٢٤٤/٢٦٨٩٠ ، بتاريخ ١٢٣٦/٢/١١هـ ؛ عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية، ٤/٢٥-٢٦.

(٢) جارشلي، أشراف مكة، ص ١٩٩ ؛ البطريق، أشراف الحجاز، ص ٢٣٢ .

(٣) انظر: المبحث الثاني من هذا البحث .

(٤) عماد عبد العزيز يوسف، الحجاز في العهد العثماني ١٨٧٦-١٩١٨م ، (بغداد: الوراق للنشر، ٢٠١١م)، ص٦٥-٧٩ .

أما الأشراف فقد أصبحت الحكومة العثمانية تعينهم وتعزلهم وفقا لمصالحها، وكفت أيديهم عن موارد الحجاز خاصة الجمارك التي أصبحت وارداتها من حق خزينة الدولة، وكان الشريف يتقاضى راتبا تحدده الدولة[١]، ولم يكن هذا ليتأتى لولا سياسة محمد علي باشا التي اتبعها تجاه الأشراف، ولا نستطيع القول: إن الدولة العثمانية قد أخضعت الحجاز تماما كما كان في عهد محمد علي باشا، فقد كان هذا صعبا لعدة عوامل، لكنها حكمته بطريقة أكثر مركزية من العهد العثماني الأول[٢].

(١) السباعي، تأريخ مكة، ٥٦٣/٢ ؛ ويذكر السباعي في الموضوع نفسه: أن الأشراف كان لهم دائما مصادر دخل أخرى غير ما تفرضه لهم الدولة خاصة إذا كان الشريف قويا ويتمتع بالنفوذ.

(٢) نفسه، ٥٦٤/٢ .

الخاتمة

- كانت سيطرة الدولة السعودية الأولى على الحجاز ضربة عنيفة لهيبة الدولة العثمانية؛ إذ فقدت الأماكن المقدسة التي تكتسب من حكمها مكانتها المعنوية في العالم الإسلامي، لذلك وضعت في قائمة أولوياتها استرداد الحجاز والقضاء على الدولة السعودية الأولى، وكلفت والي مصر محمد علي باشا بهذه المهمة، وقد رأى الأخير في هذا التكليف فرصة لتثبيت نفوذه وإثبات جدارته، وبالفعل تمكن محمد علي باشا من تنفيذ المهمة واستعادة الحجاز.

- يعد محمد علي باشا شخصية إصلاحية حيث نهج طريقة جديدة في حكم مصر تهدف إلى تركيز السلطة في يديه واستثمار كافة موارد البلاد وتطويرها، وقد سعى إلى تطبيق النظام نفسه في الحجاز حيث قام بتقسيمه إداريا ووضع على رأسه حاكم عام الحجاز وقائد القوات المصرية الذي يقيم في مكة المكرمة ويشرف على كافة شؤون الإقليم، كما جعل في كل مدينة من المدن الرئيسية محافظا، وشكل مجالس للشورى، كما نظم الموارد المالية خاصة الجمارك، حيث شكل لها إدارة خاصة تحت إشراف أمين الجمرك يساعده بعض الموظفين، وكان محمد علي باشا يتابع بشكل دقيق سير الأمور في الحجاز.

- كان لابد لمحمد علي باشا أن يصطدم خلال تنفيذ مشروعه بالأشراف؛ فقد رأى أنهم اعتادوا على الاستقلال الذاتي تحت حكم الدولة العثمانية، ويتمتعون بالنفوذ والمال، لذلك فإنه عمد إلى عزل الشريف غالب بن مساعد صاحب القوة والنفوذ، وعين بدلا منه الشريف يحيى بن سرور.

- كان محمد علي باشا يعزل الأشراف وفقا لرغبته هو دون رأي منهم، وبذلك قضى على الامتياز الذي تمتعوا به في ظل الدولة العثمانية سابقا حيث كان أمر تعيين الشريف متروكا للأشراف أنفسهم .

– سعى محمد علي باشا إلى تكبيل الشريف بقيود إدارية حيث جرده من الصلاحيات التي تمتع بها أسلافه وأسندها لموظفيه في الحجاز، كما حدد دخله في مصادر ضيقة، وقام بإبعاده عن إدارة القبائل التي تعتبر مصدرا من مصادر قوة الأشراف، حتى توزيع الصرة العثمانية جعلها لقاضي مكة، وبذلك لم يعد للشريف سوى دور شكلي؛ حيث أبقى عليه محمد علي باشا نظرا لمكانته الدينية والاجتماعية والتي يمكن الاستفادة منها .

– تركت سياسة محمد علي باشا في الحجاز بشكل عام وتجاه الأشراف بشكل خاص أثرا عميقا فيه حتى بعد عودته لحكم الدولة العثمانية؛ حيث استفادت الأخيرة من إصلاحات محمد علي باشا في الحجاز، وجعلتها أساسا لما قامت به في عصر التنظيمات، سواء من: ناحية التقسيم الإداري، أو التحكم في مصادر الدخل، أو الحد من قوة الأشراف وتعيينهم وعزلهم وفقا لرغبتها، وبذلك يمكن القول: إن فترة حكم محمد علي باشا للحجاز كانت فترة انتقالية اختلف ما لحقها عما سبقها؛ حيث حملت في ثناياها بذور التجديد التي حصدت ثمارها الدولة العثمانية لاحقا.

المصادر والمرجع

المصادر :

١- الوثائق غير المنشورة :

_ مجموعة الوثائق العثمانية المحفوظة في دارة الملك عبد العزيز :

١- من محمد علي باشا إلى السلطان برقم A-١٩٦٨٤/H.H٣٤٥ وتاريخ ١٢٢٨/٧/١هـ .

٢- تقرير مجلس شورى الدولة، برقم H.H١٣٠٢/٥٠٧٠٦ ، بدون تاريخ لكن يتضح من سياق الأحداث في الوثيقة أنها بعد مغادرة محمد علي باشا الحجاز أي بعد عام ١٢٣١هـ/١٨١٦م .

٣- من السلطان إلى الشريف يحيى بن سرور ، برقم B-٢٧٥٧١/H.H ٥٥٨ ، وتاريخ ١٢٣٥/٧/١هـ.

٤- من الشريف يحيى بن سرور إلى السلطان برقم H.H٤٢٧/٢٣١١٢ وتاريخ ١٢٣٩/١١/٢٣هـ .

٥- دارة الملك عبد العزيز، وثيقة عثمانية، من محمد علي باشا إلى السلطان، H.H٢٤٤/٢٦٨٩٠، بتاريخ ١٢٣٦/٢/١١هـ .

٢- الوثائق المنشورة :

١- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث .ج ٢-٥ . القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، ٢٠٠١م.

٣- الكتب العربية والمترجمة :

١- بريدجز، السير هارفرد جونز. موجز التاريخ الوهابي. ترجمة ودراسة وتعليق: عويضة الجهني .الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٥م .

٢- بوركهارت، جون لويس. ترحال في الجزيرة العربية .ج١. ترجمة: صبري

حسن .القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٧م.

٣- بوركهارت، جون لويس. ملاحظات عن البدو والوهابيين. ترجمه وعلق عليه: عبد الله الصالح العثيمين، الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٣٤هـ

٤- الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن . عجائب الآثار في التراجم والأخبار . ج٤. تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحيم .القاهرة، دار الكتب المصرية ،١٩٩٨م.

٥- الحنفي، عبد الله بن محمد الغازي المكي. إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام .ج٤. تحقيق: عبد الملك بن دهيش .مكة المكرمة : مكتبة الأسدي، ٢٠٠٩م.

٦- دحلان، أحمد بن زيني . خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام . تحقيق: محمد حسن القاهري . مطبوعات أرض الحرمين، د.ت.

٧- الرجبي، خليل بن أحمد . تاريخ الوزير محمد علي باشا. تحقيق: دانيال كريسيليوس. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٧م.

٨- العصامي، عبد الملك بن حسين. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي .ج٤. القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٧٩هـ .

٩- مانجان ، فيلكس . تاريخ الدولة السعودية الأولى وحملات محمد علي على الجزيرة العربية. ترجمة: محمد البقاعي. الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٤هـ .

١٠- الهاشمي، أحمد بن محمد الحضراوي. نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر. ج١. تحقيق: محمد المصري. دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٦م.

١١- هورخرونيه، سنوك، صفحات من تاريخ مكة المكرمة. ترجمة: علي الشيوخ. الرياض : دارة الملك عبد العزيز، ١٩٩٩م.

المراجع :

١- الكتب العربية والمترجمة :

١- أنيس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤.القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١م .

٢- الأيوبي، الياس. محمد علي سيرته وأعماله وآثاره .القاهرة، دار الهلال، ١٩٢٣م.

٣- جارشلي، إسماعيل حقي، أشراف مكة وأمراؤها في العهد العثماني . ترجمة: خليل علي مراد .بيروت . الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣م .

٤- جوان، إدوار . مصر في القرن التاسع عشر . تعريب : محمد مسعود .القاهرة، د.ن، ١٩٢١م.

٥- دي غوري، جيرالد. حكام مكة . ترجمة: محمد شهاب .القاهرة ، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠م.

٦- الرافعي، عبد الرحمن . عصر محمد علي .القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م.

٧- زيدان، جرجي . تاريخ مصر الحديث .القاهرة، مطبعة المقتطف، ١٨٨٩م

٨- السباعي، أحمد . تأريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ج٢. مكة المكرمة، دار مكة للطباعة والنشر والتوزيع ،١٩٧٩م.

٩- صبري، محمد . تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم .القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٢٦م.

١٠- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن . الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥-١٨١٨م . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥م .

١١- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن . محمد علي وشبه الجزيرة العربية ١٢٣٤-١٢٥٦هـ/ ١٨١٩-١٨٤٠م .ج٢ .القاهرة، دار الكتاب الجامعي،١٩٨١م.

١٢- العثيمين، عبد الله الصالح . تاريخ المملكة العربية السعودية .ج١. الرياض: العبيكان، ٢٠١٤م .

١٣- يوسف، عماد عبد العزيز . الحجاز في العهد العثماني ١٨٧٦-١٩١٨م .بغداد : الوراق للنشر، ٢٠١١م .

٢- الرسائل الجامعية :

١- العروي، . ضم الحجاز في عهد الدولة السعودية الأولى، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ١٤٢٣هـ .

٢- ششه، نوال سراج. الحجاز تحت حكم محمد علي ١٢٢٦-١٢٥٦هـ/١٨١١-١٨٤٠م . رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٩٨٩م.

٣- البحوث :

١- البطريق، عبد الحميد، أشراف الحجاز في الوثائق المصرية، بحث ضمن كتاب مصادر وتاريخ الجزيرة العربية. إشراف: عبد الرحمن الأنصاري .الرياض . جامعة الرياض، ١٩٧٩م.

٤- الرسائل الأجنبية :

١- *Elbatrik , Abdelhamid ."Turkish and Egyptian Rule in Arabia .1810-1840" . Ph.D , London University , 1947.*